

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة أعمال.....



عنوان التقرير

شرح تكاليف أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب /

نسرين نايف قاسم

إشراف /

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة

يُعد البحث العلمي أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها المجتمعات الحديثة في إنتاج المعرفة وتطوير الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أدى التطور المتسارع في العلوم والتقنيات وتزايد حجم الدراسات الأكاديمية إلى تنامي الاهتمام بأخلاقيات البحث العلمي باعتبارها إطارًا مرجعيًا يوجه سلوك الباحثين ويضمن سلامة العملية البحثية وجودة نتائجها. ولا يقتصر نجاح البحث العلمي على دقة المنهجية المستخدمة أو أصالة النتائج المتوصل إليها، بل يمتد ليشمل مدى التزام الباحث بالمبادئ الأخلاقية التي تحكم جميع مراحل البحث العلمي، بدءًا من اختيار الموضوع وجمع البيانات وانتهاءً بتحليل النتائج ونشرها. (Resnik, 2020)

وتشير أخلاقيات البحث العلمي إلى مجموعة القيم والمعايير التي تنظم سلوك الباحث أثناء ممارسته للأنشطة العلمية، بما يضمن احترام حقوق المشاركين، وتحقيق النزاهة والشفافية، ومنع الممارسات غير الأخلاقية مثل الانتحال العلمي أو تزوير البيانات أو استغلال المشاركين في الدراسات البحثية. (ALLEA, 2023) وقد أصبحت هذه الأخلاقيات عنصرًا أساسيًا في تقييم جودة البحوث العلمية وقبولها للنشر في المجالات الأكاديمية المرموقة.

وتتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها تسهم في تعزيز الثقة بين الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع، حيث تضمن أن تكون المعرفة المنتجة قائمة على أسس علمية سليمة وقابلة للتحقق والتكرار. كما تساعد في حماية المشاركين في الدراسات البحثية من أي أضرار محتملة قد تنجم عن مشاركتهم، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الموافقة المستنيرة والسرية واحترام الخصوصية (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

وتكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهمية خاصة في الدراسات التطبيقية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية المستدامة والمشروعات الوطنية الكبرى، لما لهذه الدراسات من تأثير مباشر على صناع القرار والسياسات العامة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الالتزام بالمعايير الأخلاقية في دراسة دور المشاريع السياحية الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبخاصة مشروع واجهة البحر الأحمر الذي يمثل أحد المشروعات الاستراتيجية المرتبطة بتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. فمثل هذه الدراسات تتطلب جمع بيانات من جهات مختلفة وتحليل آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية متعددة، الأمر الذي يستوجب الالتزام الصارم بالمبادئ الأخلاقية لضمان مصداقية النتائج وموضوعيتها.

ويهدف هذا التقرير إلى استعراض أهمية أخلاقيات البحث العلمي، وشرح المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، ومناقشة أبرز القضايا الأخلاقية المرتبطة بالبحث العلمي، إضافة إلى توضيح القواعد واللوائح المنظمة لها، مع تقديم تطبيق عملي لهذه المبادئ على موضوع الدراسة المتعلق بدور المشاريع السياحية الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع واجهة البحر الأحمر في إطار رؤية السعودية 2030.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تعد أخلاقيات البحث العلمي أحد المقومات الأساسية التي تضمن جودة العملية البحثية وموثوقية نتائجها. فالبحث العلمي لا يهدف فقط إلى إنتاج المعرفة، بل يسعى أيضًا إلى تحقيق المنفعة العامة وخدمة المجتمع، وهو ما يتطلب التزام الباحث بمعايير أخلاقية واضحة تحكم جميع مراحل البحث. (APA, 2020)

وتتمثل أولى جوانب أهمية أخلاقيات البحث العلمي في تعزيز مصداقية النتائج العلمية. فعندما يلتزم الباحث بالصدق والأمانة والدقة في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، تصبح النتائج أكثر موثوقية وقابلية للاعتماد عليها من قبل الباحثين وصناع القرار. وعلى العكس من ذلك، فإن التلاعب بالبيانات أو تحريف النتائج يؤدي إلى إنتاج معرفة مضللة قد تترتب عليها قرارات خاطئة ذات آثار سلبية واسعة النطاق. (UK Research Integrity Office, 2025)

كما تسهم أخلاقيات البحث العلمي في حماية المشاركين في الدراسات البحثية من أي أضرار مادية أو نفسية أو اجتماعية محتملة. فقد أكدت المبادئ الواردة في تقرير بلumont أن احترام الأشخاص وحمايتهم يمثلان حجر الأساس في جميع البحوث التي تتضمن مشاركين بشريين (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979). ويتحقق ذلك من خلال الحصول على موافقة المشاركين بعد إطلاعهم على أهداف الدراسة وإجراءاتها ومخاطرها المحتملة.

ومن الجوانب المهمة أيضاً أن أخلاقيات البحث العلمي تساهم في حماية الملكية الفكرية والحقوق الأكاديمية للباحثين. فالالتزام بالتوثيق العلمي الصحيح والإشارة إلى المصادر الأصلية يمنع الانتحال العلمي ويعزز ثقافة احترام الجهد الفكري للآخرين. وقد أكدت الأكاديمية الأوروبية للعلوم (ALLEA) أن الأمانة العلمية تمثل ركيزة أساسية للحفاظ على ثقة المجتمع في البحث العلمي. (ALLEA, 2023)

وتزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي في الدراسات المرتبطة بالمشروعات التنموية الكبرى، حيث قد تؤثر نتائج هذه الدراسات في السياسات الاقتصادية والاستثمارية للدول. وفي دراسة مشروع واجهة البحر الأحمر، على سبيل المثال، قد تؤثر النتائج في تقييم فعالية المشروع ودوره في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. ولذلك يصبح الالتزام بالموضوعية والحياد أمراً ضرورياً لتجنب التحيز أو التأثير بالمصالح الشخصية أو المؤسسية.

كما تسهم أخلاقيات البحث العلمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للباحثين، إذ لا تقتصر مسؤوليتهم على جمع البيانات وتحليلها، بل تمتد إلى مراعاة التأثيرات المحتملة لنتائج أبحاثهم على المجتمع والبيئة والاقتصاد. ومن ثم فإن الالتزام بالأخلاقيات البحثية يعد عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وضمان توظيف المعرفة العلمية لخدمة الصالح العام (NHMRC, ARC, & Universities Australia, 2023).

وعلاوة على ذلك، أصبحت أخلاقيات البحث العلمي معياراً رئيسياً تعتمد عليه الجامعات وهيئات التمويل والمجلات العلمية عند تقييم البحوث. فالدراسات التي لا تراعي الجوانب الأخلاقية قد تواجه الرفض أو السحب أو فقدان المصداقية العلمية، حتى وإن كانت تتمتع بقيمة علمية مرتفعة. ومن هنا فإن الالتزام بالأخلاقيات البحثية لا يمثل مجرد متطلب شكلي، بل يعد شرطاً أساسياً لضمان نجاح البحث العلمي واستمراريته وتأثيره الإيجابي في المجتمع.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند أخلاقيات البحث العلمي إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظم سلوك الباحث وتوجه ممارساته العلمية بما يضمن تحقيق النزاهة والموثوقية والعدالة في جميع مراحل العملية البحثية. وتعد هذه المبادئ إطاراً مرجعياً يحكم العلاقة

بين الباحث والمشاركين والمؤسسات العلمية والمجتمع بصورة عامة. ومن أهم هذه المبادئ الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة (Resnik, 2020)؛ (ALLEA, 2023).

الأمانة العلمية

تعد الأمانة العلمية من أهم المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي، وتشير إلى التزام الباحث بالصدق في جميع مراحل البحث، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وعرض النتائج وتوثيق المصادر العلمية المستخدمة. كما تتطلب الأمانة العلمية الاعتراف بجهود الآخرين وعدم نسب أفكارهم أو نتائجهم إلى النفس دون توثيق مناسب (APA, 2020).

وتتجلى الأمانة العلمية في حرص الباحث على عرض النتائج كما هي دون تحريف أو تعديل يخدم توقعاته أو فرضياته المسبقة. كما تشمل الالتزام بالتوثيق العلمي السليم لجميع المراجع والمصادر المستخدمة في الدراسة، وعدم إخفاء أي نتائج قد تتعارض مع توقعات الباحث أو أهداف الدراسة.

وفي سياق الدراسة الحالية المتعلقة بدور المشاريع السياحية الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، تقتضي الأمانة العلمية أن يعتمد الباحث على بيانات رسمية موثوقة صادرة عن الجهات الحكومية المختصة أو التقارير الاقتصادية المعتمدة عند تحليل الآثار الاقتصادية لمشروع واجهة البحر الأحمر. كما يجب الإشارة بدقة إلى جميع الدراسات السابقة والتقارير التي يتم الاستفادة منها، مع تجنب أي اقتباس غير موثق أو إعادة استخدام لأعمال الآخرين دون الإشارة إليها.

فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت البيانات أن بعض الآثار الاقتصادية للمشروع جاءت أقل من التوقعات في مرحلة معينة، فإن الأمانة العلمية تقتضي عرض هذه النتائج كما هي وعدم تجاهلها أو استبعادها بهدف إظهار المشروع بصورة أكثر إيجابية. ويمثل هذا السلوك تجسيداً عملياً لمبدأ الصدق العلمي الذي يعد أساساً للبحث الرصين (ALLEA, 2023).

النزاهة العلمية

تشير النزاهة العلمية إلى التزام الباحث بالقيم الأخلاقية والمهنية التي تضمن تنفيذ البحث بصورة مسؤولة وشفافة وخالية من الغش أو الخداع أو التضليل. ويشمل ذلك الالتزام بالقواعد العلمية المعتمدة، والحرص على دقة الإجراءات البحثية، والإفصاح عن أي عوامل قد تؤثر في موضوعية البحث أو نتائجه (UK Research Integrity Office, 2025).

وترتبط النزاهة العلمية ارتباطاً وثيقاً بثقة المجتمع العلمي في نتائج البحوث. فعندما يلتزم الباحث بالنزاهة، تزداد إمكانية الاعتماد على نتائجه والاستفادة منها في بناء المعرفة العلمية أو دعم القرارات والسياسات العامة. أما عند الإخلال بهذا المبدأ، فإن ذلك قد يؤدي إلى فقدان الثقة في البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية.

وفي الدراسة الحالية، تتطلب النزاهة العلمية الإفصاح عن أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة قد تربط الباحث بالمؤسسات أو الجهات المستفيدة من مشروع واجهة البحر الأحمر. فإذا كان الباحث يعمل لدى إحدى الجهات المرتبطة بالمشروع أو يتلقى دعماً مالياً من جهة ذات علاقة بالدراسة، فينبغي الإفصاح عن ذلك بصورة واضحة لتجنب أي شبهة تضارب مصالح.

كما تقتضي النزاهة العلمية الالتزام بالمنهجية البحثية المحددة مسبقاً وعدم تعديلها بهدف الوصول إلى نتائج معينة. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للباحث استبعاد بعض البيانات أو المشاركين من التحليل الإحصائي فقط لأن نتائجهم لا تتفق مع الفرضيات التي يسعى لإثباتها. فمثل هذا السلوك يُعد إخلالاً بمبدأ النزاهة ويؤثر سلباً في مصداقية الدراسة (Resnik, 2020).

الموضوعية

تعد الموضوعية من المبادئ الجوهرية في البحث العلمي، وتعني أن يقوم الباحث بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها استناداً إلى الأدلة والحقائق العلمية، بعيداً عن الميول الشخصية أو التوجهات الفكرية أو الضغوط المؤسسية. فالهدف الأساسي للبحث العلمي هو الوصول إلى معرفة دقيقة وموثوقة، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون الالتزام بالحياد والموضوعية (APA, 2020).

وتتطلب الموضوعية استخدام أدوات قياس مناسبة، والاعتماد على أساليب تحليل علمية دقيقة، وتجنب إصدار أحكام مسبقة قبل فحص البيانات بصورة منهجية. كما تقتضي عرض جميع النتائج سواء أكانت مؤيدة لفرضيات الدراسة أم معارضة لها.

وفي إطار الدراسة الحالية، ينبغي على الباحث تقييم أثر مشروع واجهة البحر الأحمر على التنمية الاقتصادية المستدامة استناداً إلى مؤشرات واقعية وقابلة للقياس، مثل معدلات التوظيف، والاستثمارات الأجنبية، والإيرادات السياحية، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ولا ينبغي أن يتأثر تقييمه بالتصورات الشخصية أو المواقف المسبقة تجاه المشروع. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت النتائج وجود آثار اقتصادية إيجابية كبيرة إلى جانب بعض التحديات البيئية أو الاجتماعية، فإن الموضوعية تقتضي عرض الجانبين معاً بصورة متوازنة دون التركيز على جانب وإهمال الآخر. ويساعد ذلك في تقديم صورة علمية دقيقة وشاملة لصناع القرار والمهتمين بالدراسة (NHMRC et al., 2023).

السرية

تشير السرية إلى التزام الباحث بحماية المعلومات التي يحصل عليها من المشاركين وعدم الكشف عنها أو استخدامها خارج نطاق الدراسة دون إذن مسبق. ويعد هذا المبدأ من أهم الضمانات الأخلاقية التي تعزز ثقة المشاركين وتشجعهم على تقديم معلومات دقيقة وصادقة (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

وتشمل السرية حماية البيانات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية للمشاركين، وتخزينها بطرق آمنة، وعدم إتاحة الوصول إليها إلا للأشخاص المخولين بذلك. كما يجب استخدام البيانات في الأغراض البحثية المحددة فقط وعدم استغلالها لأغراض تجارية أو شخصية.

وفي الدراسة الحالية، قد يقوم الباحث بجمع بيانات من موظفين أو مسؤولين أو مستثمرين أو خبراء في القطاع السياحي.

ولذلك يجب اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية هويات المشاركين وعدم الإفصاح عن أي معلومات تمكن من التعرف عليهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن أمثلة تطبيق السرية استخدام رموز أو أرقام بدلاً من أسماء المشاركين عند تحليل البيانات أو عرض النتائج. كما ينبغي تخزين الاستبيانات أو المقابلات في ملفات محمية وعدم مشاركتها مع أي طرف غير مخول. ويؤدي الالتزام بهذه الإجراءات إلى تعزيز ثقة المشاركين في الدراسة وزيادة جودة البيانات التي يقدمونها. (BPS, 2021)

الموافقة المستنيرة

تعد الموافقة المستنيرة من أهم المبادئ الأخلاقية في البحوث التي تتضمن مشاركين بشريين. ويقصد بها حصول الباحث على موافقة المشاركين بعد تزويدهم بمعلومات كافية وواضحة عن أهداف الدراسة وإجراءاتها والفوائد المتوقعة منها والمخاطر المحتملة المرتبطة بالمشاركة فيها (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

ويجب أن تكون المشاركة طوعية تمامًا دون أي ضغط أو إكراه، مع منح المشاركين الحق الكامل في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي عواقب سلبية. كما ينبغي تقديم المعلومات بلغة واضحة ومفهومة تتناسب مع خصائص المشاركين ومستوياتهم التعليمية.

وفي الدراسة المتعلقة بمشروع واجهة البحر الأحمر، إذا تم استخدام الاستبيانات أو المقابلات لجمع البيانات من العاملين أو المستثمرين أو الخبراء، فيجب تزويدهم بنموذج موافقة مستنيرة يوضح طبيعة الدراسة وأهدافها وحقوقهم كمشاركين. كما ينبغي التأكيد على أن جميع البيانات ستستخدم لأغراض علمية فقط وأن هويات المشاركين ستظل سرية.

ويُعد الالتزام بالموافقة المستنيرة انعكاسًا لاحترام كرامة الإنسان واستقلاليته، كما يساهم في تعزيز الثقة بين الباحث والمشاركين وتحقيق أعلى المعايير الأخلاقية في البحث العلمي. (Nagai, 2022)

ومن خلال ما سبق يتضح أن الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة تمثل منظومة متكاملة من المبادئ الأخلاقية التي تضمن سلامة البحث العلمي وجودة نتائجه. كما أن الالتزام بهذه المبادئ يعد ضرورة أساسية في الدراسات المرتبطة بالمشروعات التنموية الكبرى، ومنها دراسة مشروع واجهة البحر الأحمر، لما لها من تأثير مباشر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

٤. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

يواجه البحث العلمي العديد من التحديات الأخلاقية التي قد تؤثر في جودة المعرفة المنتجة ومصداقية النتائج المتوصل إليها. وتزداد خطورة هذه التحديات عندما ترتبط الدراسات بموضوعات ذات أهمية اقتصادية أو اجتماعية كبيرة، حيث يمكن أن تؤثر نتائجها في القرارات والسياسات العامة. ولهذا السبب تحرص المؤسسات الأكاديمية والهيئات العلمية على وضع قواعد ومعايير واضحة لمواجهة الانتهاكات الأخلاقية وضمان الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافية (ALLEA, 2023). ومن أبرز القضايا الأخلاقية التي تواجه الباحثين الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، والتحيز، وانتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح.

الانتحال العلمي

يُعد الانتحال العلمي من أخطر المخالفات الأخلاقية في البحث العلمي، ويقصد به استخدام أفكار أو كلمات أو نتائج أو أعمال الآخرين دون الإشارة إلى مصدرها الأصلي بصورة صحيحة. ويشمل الانتحال نسخ النصوص بشكل مباشر أو إعادة صياغتها دون توثيق مناسب، كما يشمل استخدام الجداول أو الرسوم البيانية أو البيانات المنشورة دون الحصول على الإذن اللازم أو توثيق المصدر ر. (APA, 2020)

وتكمن خطورة الانتحال العلمي في أنه ينتهك حقوق الملكية الفكرية ويقوض الثقة في العمل الأكاديمي. كما أنه يؤدي إلى تشويه العملية العلمية من خلال منح الباحث الفضل في أعمال لم يقم بها فعليًا. ولهذا السبب تعتمد الجامعات والمجلات العلمية برامج متخصصة للكشف عن التلاعب العلمي والتأكد من أصالة الأبحاث المقدمة للنشر ر.

وفي سياق الدراسة الحالية، قد يقع الباحث في الانتحال العلمي إذا قام بنقل أجزاء من تقارير أو دراسات سابقة تناولت مشروع البحر الأحمر أو رؤية السعودية 2030 دون توثيقها بصورة صحيحة. ولذلك يجب الالتزام بالتوثيق العلمي وفق أسلوب APA والإشارة إلى جميع المصادر المستخدمة عند الاقتباس أو إعادة الصياغة. فعلى سبيل المثال، عند الاستفادة من تقرير اقتصادي حول مساهمة المشروع في الناتج المحلي الإجمالي، يجب ذكر المرجع داخل المتن وإدراجه في قائمة المراجع النهائية.

تزوير البيانات وفبركتها

يقصد بتزوير البيانات التلاعب بالبيانات الحقيقية أو تعديلها أو حذف أجزاء منها بهدف الوصول إلى نتائج محددة مسبقًا. أما فبركة البيانات فتعني اختلاق بيانات أو نتائج غير موجودة أصلاً وتقديمها كما لو كانت ناتجة عن الدراسة الفعلية. ويُنظر إلى هذين السلوكين باعتبارهما من أخطر الانتهاكات الأخلاقية في البحث العلمي لما لهما من آثار سلبية على مصداقية المعرفة العلمية. (Resnik, 2020)

وقد تؤدي البيانات المزورة إلى استخلاص استنتاجات خاطئة قد يعتمد عليها الباحثون الآخرون أو صناع القرار، الأمر الذي ينعكس سلبًا على المجتمع والمؤسسات العلمية. ولهذا تؤكد المواثيق الأخلاقية الدولية على ضرورة الاحتفاظ بالبيانات الأصلية وإتاحتها عند الحاجة للتحقق من صحة النتائج. (UK Research Integrity Office, 2025)

وفي الدراسة الحالية، قد يظهر هذا النوع من المخالفات إذا قام الباحث بتعديل نتائج الاستبيانات أو حذف بعض الإجابات التي لا تتوافق مع فرضياته حول التأثير الاقتصادي لمشروع واجهة البحر الأحمر. كما قد يحدث التزوير إذا تم تضخيم أرقام العوائد الاقتصادية أو معدلات التوظيف دون الاعتماد على مصادر رسمية موثوقة. ولذلك يتعين على الباحث الالتزام بعرض البيانات كما هي مهما كانت طبيعة النتائج التي تكشف عنها.

التحيز في البحث العلمي

يُقصد بالتحيز ميل الباحث بصورة واعية أو غير واعية إلى تبني مواقف أو تفسيرات تؤثر في موضوعية البحث وحياده. وقد يظهر التحيز في مراحل مختلفة من العملية البحثية، مثل اختيار العينة أو تصميم أدوات جمع البيانات أو تفسير النتائج أو عرضها. (NHMRC et al., 2023)

وتتمثل إحدى صور التحيز في التركيز على المعلومات التي تدعم الفرضيات المسبقة للباحث مع تجاهل الأدلة المخالفة. كما قد ينشأ التحيز نتيجة التأثير بالاتجاهات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفي دراسة مشروع واجهة البحر الأحمر، قد يظهر التحيز إذا ركز الباحث فقط على الآثار الاقتصادية الإيجابية للمشروع وأهمل التحديات أو الآثار السلبية المحتملة. كما قد يحدث التحيز إذا اقتصرَت العينة على مؤيدين للمشروع دون إشراك فئات أخرى ذات وجهات نظر مختلفة. ولتجنب ذلك ينبغي تصميم الدراسة بطريقة تضمن تمثيلاً متوازناً للآراء المختلفة والاعتماد على مؤشرات موضوعية قابلة للقياس.

انتهاك الخصوصية والسرية

تمثل الخصوصية أحد الحقوق الأساسية التي يجب احترامها عند إجراء البحوث العلمية. ويحدث انتهاك الخصوصية عندما يتم جمع أو استخدام أو نشر معلومات شخصية عن المشاركين دون موافقتهم أو دون اتخاذ التدابير اللازمة لحمايته

1

(BPS, 2021).

وقد يؤدي الكشف عن المعلومات الشخصية إلى أضرار اجتماعية أو مهنية أو نفسية للمشاركين، خاصة إذا كانت البيانات تتعلق بأرائهم أو أوضاعهم الاقتصادية أو الوظيفية. ولهذا تفرض المعايير الأخلاقية على الباحثين اتخاذ إجراءات صارمة لضمان سرية المعلومات وعدم الكشف عن هوية المشاركين.

وفي الدراسة الحالية، قد يقوم الباحث بإجراء مقابلات مع مسؤولين أو مستثمرين أو موظفين يعملون في القطاعات المرتبطة بالمشروع. ولذلك ينبغي عدم الإفصاح عن أسمائهم أو مناصبهم بصورة تسمح بالتعرف عليهم، إلا بعد الحصول على موافقة صريحة منهم. كما يجب حفظ البيانات الإلكترونية والورقية في أماكن آمنة واستخدامها للأغراض العلمية فقط.

تضارب المصالح

يشير تضارب المصالح إلى وجود مصلحة شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر في موضوعية الباحث أو استقلالية أحكامه العلمية. ولا يعني وجود تضارب مصالح بالضرورة حدوث سلوك غير أخلاقي، إلا أن عدم الإفصاح عنه قد يؤدي إلى التشكيك في مصداقية الدراسة ونتائجها. (ALLEA, 2023)

وقد ينشأ تضارب المصالح عندما يحصل الباحث على تمويل من جهة مستفيدة من نتائج الدراسة أو عندما تكون له علاقة وظيفية أو استشارية بإحدى المؤسسات محل البحث. وفي هذه الحالات يجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة بصورة واضحة حتى يتمكن القارئ من تقييم النتائج في ضوء هذه المعلومات.

وفي دراسة مشروع واجهة البحر الأحمر، إذا كان الباحث يعمل لدى جهة مرتبطة بالمشروع أو يتلقى دعماً مالياً من مؤسسة ذات مصلحة في نتائجه، فإن الأخلاقيات العلمية تقتضي الإفصاح عن ذلك بوضوح. كما ينبغي الحرص على تطبيق الإجراءات المنهجية بصورة دقيقة تضمن عدم تأثر النتائج بالمصالح الشخصية أو المؤسسية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الانتحال العلمي وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح تمثل أبرز التحديات الأخلاقية التي تواجه الباحثين. ويُعد الوعي بهذه القضايا والالتزام بالإجراءات الوقائية المناسبة من المتطلبات الأساسية لضمان نزاهة البحث العلمي وجودة نتائجه، لا سيما في الدراسات المرتبطة بالمشروعات التنموية الكبرى ذات الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

يواجه البحث العلمي العديد من التحديات الأخلاقية التي قد تؤثر في جودة المعرفة المنتجة ومصادقية النتائج المتوصل إليها. وتزداد خطورة هذه التحديات عندما ترتبط الدراسات بموضوعات ذات أهمية اقتصادية أو اجتماعية كبيرة، حيث يمكن أن تؤثر نتائجها في القرارات والسياسات العامة. ولهذا السبب تحرص المؤسسات الأكاديمية والهيئات العلمية على وضع قواعد ومعايير واضحة لمواجهة الانتهاكات الأخلاقية وضمان الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافية (ALLEA, 2023). (ومن أبرز القضايا الأخلاقية التي تواجه الباحثين الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، والتحيز، وانتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح.

الانتحال العلمي

يُعد الانتحال العلمي من أخطر المخالفات الأخلاقية في البحث العلمي، ويقصد به استخدام أفكار أو كلمات أو نتائج أو أعمال الآخرين دون الإشارة إلى مصدرها الأصلي بصورة صحيحة. ويشمل الانتحال نسخ النصوص بشكل مباشر أو إعادة صياغتها دون توثيق مناسب، كما يشمل استخدام الجداول أو الرسوم البيانية أو البيانات المنشورة دون الحصول على الإذن اللازم أو توثيق المصدر ر. (APA, 2020)

وتكمن خطورة الانتحال العلمي في أنه ينتهك حقوق الملكية الفكرية ويقوض الثقة في العمل الأكاديمي. كما أنه يؤدي إلى تشويه العملية العلمية من خلال منح الباحث الفضل في أعمال لم يقم بها فعلياً. ولهذا السبب تعتمد الجامعات والمجلات العلمية برامج متخصصة للكشف عن التزوير العلمي والتأكد من أصالة الأبحاث المقدمة للنشر.

وفي سياق الدراسة الحالية، قد يقع الباحث في الانتحال العلمي إذا قام بنقل أجزاء من تقارير أو دراسات سابقة تناولت مشروع البحر الأحمر أو رؤية السعودية 2030 دون توثيقها بصورة صحيحة. ولذلك يجب الالتزام بالتوثيق العلمي وفق أسلوب APA والإشارة إلى جميع المصادر المستخدمة عند الاقتباس أو إعادة الصياغة. فعلى سبيل المثال، عند الاستفادة من تقرير اقتصادي حول مساهمة المشروع في الناتج المحلي الإجمالي، يجب ذكر المرجع داخل المتن وإدراجه في قائمة المراجع النهائية.

تزوير البيانات وفبركتها

يقصد بتزوير البيانات التلاعب بالبيانات الحقيقية أو تعديلها أو حذف أجزاء منها بهدف الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً. أما فبركة البيانات فتعني اختلاق بيانات أو نتائج غير موجودة أصلاً وتقديمها كما لو كانت ناتجة عن الدراسة الفعلية. ويُنظر إلى هذين السلوكين باعتبارهما من أخطر الانتهاكات الأخلاقية في البحث العلمي لما لهما من آثار سلبية على مصداقية المعرفة العلمية. (Resnik, 2020)

وقد تؤدي البيانات المزورة إلى استخلاص استنتاجات خاطئة قد يعتمد عليها الباحثون الآخرون أو صناع القرار، الأمر الذي ينعكس سلباً على المجتمع والمؤسسات العلمية. ولهذا تؤكد المواثيق الأخلاقية الدولية على ضرورة الاحتفاظ بالبيانات الأصلية وإتاحتها عند الحاجة للتحقق من صحة النتائج. (UK Research Integrity Office, 2025)

وفي الدراسة الحالية، قد يظهر هذا النوع من المخالفات إذا قام الباحث بتعديل نتائج الاستبيانات أو حذف بعض الإجابات التي لا تتوافق مع فرضياته حول التأثير الاقتصادي لمشروع واجهة البحر الأحمر. كما قد يحدث التزوير إذا تم تضخيم أرقام العوائد الاقتصادية أو معدلات التوظيف دون الاعتماد على مصادر رسمية موثوقة. ولذلك يتعين على الباحث الالتزام بعرض البيانات كما هي مهما كانت طبيعة النتائج التي تكشف عنها.

التحيز في البحث العلمي

يُقصد بالتحيز ميل الباحث بصورة واعية أو غير واعية إلى تبني مواقف أو تفسيرات تؤثر في موضوعية البحث وحياده. وقد يظهر التحيز في مراحل مختلفة من العملية البحثية، مثل اختيار العينة أو تصميم أدوات جمع البيانات أو تفسير النتائج أو عرضها. (NHMRC et al., 2023)

وتتمثل إحدى صور التحيز في التركيز على المعلومات التي تدعم الفرضيات المسبقة للباحث مع تجاهل الأدلة المخالفة. كما قد ينشأ التحيز نتيجة التأثير بالاتجاهات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفي دراسة مشروع واجهة البحر الأحمر، قد يظهر التحيز إذا ركز الباحث فقط على الآثار الاقتصادية الإيجابية للمشروع وأهمل التحديات أو الآثار السلبية المحتملة. كما قد يحدث التحيز إذا اقتصرَت العينة على مؤيدي المشروع دون إشراك فئات أخرى ذات وجهات نظر مختلفة. ولتجنب ذلك ينبغي تصميم الدراسة بطريقة تضمن تمثيلاً متوازناً للآراء المختلفة والاعتماد على مؤشرات موضوعية قابلة للقياس.

انتهاك الخصوصية والسرية

تمثل الخصوصية أحد الحقوق الأساسية التي يجب احترامها عند إجراء البحوث العلمية. ويحدث انتهاك الخصوصية عندما يتم جمع أو استخدام أو نشر معلومات شخصية عن المشاركين دون موافقتهم أو دون اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم (BPS, 2021).

وقد يؤدي الكشف عن المعلومات الشخصية إلى أضرار اجتماعية أو مهنية أو نفسية للمشاركين، خاصة إذا كانت البيانات تتعلق بأرائهم أو أوضاعهم الاقتصادية أو الوظيفية. ولهذا تفرض المعايير الأخلاقية على الباحثين اتخاذ إجراءات صارمة لضمان سرية المعلومات وعدم الكشف عن هوية المشاركين.

وفي الدراسة الحالية، قد يقوم الباحث بإجراء مقابلات مع مسؤولين أو مستثمرين أو موظفين يعملون في القطاعات المرتبطة بالمشروع. ولذلك ينبغي عدم الإفصاح عن أسمائهم أو مناصبهم بصورة تسمح بالتعرف عليهم، إلا بعد الحصول على موافقة صريحة منهم. كما يجب حفظ البيانات الإلكترونية والورقية في أماكن آمنة واستخدامها للأغراض العلمية فقط.

تضارب المصالح

يشير تضارب المصالح إلى وجود مصلحة شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر في موضوعية الباحث أو استقلالية أحكامه العلمية. ولا يعني وجود تضارب مصالح بالضرورة حدوث سلوك غير أخلاقي، إلا أن عدم الإفصاح عنه قد يؤدي إلى التشكيك في مصداقية الدراسة ونتائجها. (ALLEA, 2023)

وقد ينشأ تضارب المصالح عندما يحصل الباحث على تمويل من جهة مستفيدة من نتائج الدراسة أو عندما تكون له علاقة وظيفية أو استشارية بإحدى المؤسسات محل البحث. وفي هذه الحالات يجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة بصورة واضحة حتى يتمكن القارئ من تقييم النتائج في ضوء هذه المعلومات.

وفي دراسة مشروع واجهة البحر الأحمر، إذا كان الباحث يعمل لدى جهة مرتبطة بالمشروع أو يتلقى دعمًا ماليًا من مؤسسة ذات مصلحة في نتائجه، فإن الأخلاقيات العلمية تقتضي الإفصاح عن ذلك بوضوح. كما ينبغي الحرص على تطبيق الإجراءات المنهجية بصورة دقيقة تضمن عدم تأثر النتائج بالمصالح الشخصية أو المؤسسية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الانتحال العلمي وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح تمثل أبرز التحديات الأخلاقية التي تواجه الباحثين. ويُعد الوعي بهذه القضايا والالتزام بالإجراءات الوقائية المناسبة من المتطلبات الأساسية لضمان نزاهة البحث العلمي وجودة نتائجه، لا سيما في الدراسات المرتبطة بالمشروعات التنموية الكبرى ذات الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية.

5. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

تحتل أخلاقيات البحث العلمي باهتمام متزايد من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية، وذلك بسبب الدور المحوري الذي تؤديه في ضمان نزاهة البحوث العلمية وحماية المشاركين فيها. وقد أدى تزايد الأنشطة البحثية وتنوع مجالاتها إلى تطوير مجموعة من القواعد واللوائح والمعايير التي تنظم الممارسات البحثية وتحدد المسؤوليات الأخلاقية للباحثين والمؤسسات الأكاديمية. (UK Research Integrity Office, 2025)

ومن أهم الجهات المسؤولة عن الإشراف على الجوانب الأخلاقية للبحوث العلمية لجان أخلاقيات البحث العلمي أو ما يعرف باسم Institutional Review Boards (IRBs). وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجان في مراجعة المقترحات البحثية التي تتضمن مشاركين بشريين للتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية المعتمدة، وحماية حقوق المشاركين وسلامتهم وخصوصيتهم. كما تقوم هذه اللجان بتقييم المخاطر المحتملة للدراسة وموازنتها مع الفوائد العلمية المتوقعة منها قبل منح الموافقة على تنفيذ البحث (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

وتكتسب لجان أخلاقيات البحث أهمية خاصة في الدراسات التي تعتمد على الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات الميدانية، حيث تضمن حصول المشاركين على معلومات كافية حول الدراسة وتؤكد احترام حقهم في المشاركة الطوعية والانسحاب في أي وقت. كما تتابع هذه اللجان تنفيذ الدراسة للتأكد من استمرار الالتزام بالمعايير الأخلاقية طوال فترة البحث.

وإلى جانب لجان أخلاقيات البحث، توجد مجموعة من المعايير الدولية التي توجه الباحثين في مختلف التخصصات العلمية. ومن أبرز هذه المعايير دليل النشر الصادر عن الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)، والذي يتضمن إرشادات تفصيلية تتعلق بالتوثيق العلمي، والاقتباس، وتجنب الانتحال، والإفصاح عن تضارب المصالح، واحترام حقوق الملكية الفكرية (APA, 2020).

كما يمثل الميثاق الأوروبي للنزاهة البحثية الصادر عن الأكاديمية الأوروبية للعلوم (ALLEA) أحد أهم الأطر الدولية المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي، حيث يؤكد على مبادئ الموثوقية والصدق والاحترام والمسؤولية في جميع مراحل البحث العلمي. (ALLEA, 2023) ويشدد هذا الميثاق على ضرورة التزام الباحثين بالشفافية في جمع البيانات وتحليلها والإفصاح عن أي عوامل قد تؤثر في موضوعية النتائج.

وتوجد كذلك مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي أرساها تقرير بلمونت (Belmont Report)، والذي يُعد من أهم الوثائق المرجعية في مجال أخلاقيات البحث. وقد حدد التقرير ثلاثة مبادئ أساسية هي احترام الأشخاص، وتحقيق المنفعة، والعدالة. ويقصد باحترام الأشخاص الاعتراف باستقلالية الأفراد وحقوقهم في اتخاذ قراراتهم بحرية، بينما يشير مبدأ المنفعة إلى ضرورة تعظيم الفوائد وتقليل الأضرار المحتملة للمشاركين. أما مبدأ العدالة فيؤكد ضرورة التوزيع العادل لمنافع

وأعباء البحث العلمي بين مختلف فئات المجتمع (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

وتسهم هذه القواعد واللوائح في تعزيز ثقة المجتمع في البحث العلمي، كما تساعد في ضمان إنتاج معرفة علمية موثوقة يمكن الاستفادة منها في معالجة القضايا التنموية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك أصبح الالتزام بها شرطاً أساسياً لقبول الأبحاث في الجامعات والمجلات العلمية والمؤتمرات الأكاديمية.

التطبيق العملي لأخلاقيات البحث العلمي على موضوع الدراسة

يُعد التطبيق العملي للمبادئ الأخلاقية على موضوع البحث من أهم عناصر التقرير، لأنه يعكس قدرة الباحث على توظيف المفاهيم النظرية في سياق دراسته الفعلية. وفي الدراسة الحالية التي تتناول دور المشاريع السياحية الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع واجهة البحر الأحمر في إطار رؤية السعودية 2030، تظهر أهمية أخلاقيات البحث العلمي في مختلف مراحل تنفيذ الدراسة.

في مرحلة تصميم البحث، يلتزم الباحث باختيار مشكلة بحثية ذات أهمية علمية ومجتمعية حقيقية، بعيداً عن الأهداف الشخصية أو المصالح الخاصة. كما يجب أن تستند أسئلة الدراسة وأهدافها إلى فجوة علمية واضحة في الأدبيات السابقة، وأن تسعى إلى إنتاج معرفة يمكن أن تسهم في دعم التنمية السياحية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

أما في مرحلة جمع البيانات، فإن الالتزام بالموافقة المستنيرة يمثل أحد المتطلبات الأساسية. فإذا اعتمدت الدراسة على استبيانات أو مقابلات مع العاملين في القطاع السياحي أو المستثمرين أو الخبراء الاقتصاديين، فيجب تزويد المشاركين بمعلومات واضحة حول أهداف الدراسة وطبيعة مشاركتهم والمدة الزمنية المطلوبة منهم، مع التأكيد على أن مشاركتهم اختيارية بالكامل وأن لهم الحق في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات سلبية. (BPS, 2021)

وفيما يتعلق بالسرية، ينبغي على الباحث اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيانات التي يتم جمعها من المشاركين. ويتضمن ذلك عدم تسجيل أسماء المشاركين في قواعد البيانات المستخدمة للتحليل الإحصائي، واستخدام رموز تعريفية بدلاً من الأسماء الحقيقية، بالإضافة إلى تخزين البيانات في ملفات مؤمنة لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل الباحث. كما يجب عدم مشاركة البيانات الخام مع أي جهة خارجية دون الحصول على موافقة مسبقة من المشاركين.

ومن الجوانب المهمة أيضاً الالتزام بالموضوعية عند تحليل البيانات وتفسير النتائج. ففي دراسة مشروع واجهة البحر الأحمر قد تكشف البيانات عن آثار اقتصادية إيجابية مثل زيادة فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر الدخل الوطني. وفي المقابل قد تشير بعض البيانات إلى تحديات تتعلق بالاستدامة البيئية أو احتياجات البنية التحتية أو متطلبات التنمية المحلية. وفي هذه الحالة يجب على الباحث عرض جميع النتائج بصورة متوازنة دون التركيز على الجوانب الإيجابية فقط أو تجاهل التحديات المحتملة.

كما تقتضي الأمانة العلمية الاعتماد على مصادر موثوقة عند جمع البيانات الثانوية، مثل التقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية السعودية، والتقارير الاقتصادية المعتمدة، والدراسات العلمية المحكمة. ويجب توثيق جميع هذه المصادر وفق أسلوب APA وعدم استخدام أي بيانات أو معلومات دون الإشارة إلى مصدرها الأصلي.

وتبرز أهمية النزاهة العلمية بصورة خاصة عند تفسير النتائج واستخلاص التوصيات. فالهدف من الدراسة ليس إثبات نجاح المشروع أو فشله بصورة مسبقة، وإنما تحليل دوره الحقيقي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة استناداً إلى الأدلة العلمية المتاحة. ولذلك ينبغي أن تستند التوصيات إلى النتائج الفعلية التي تم التوصل إليها، وليس إلى توقعات أو رغبات الباحث الشخصية.

وفيما يتعلق بتضارب المصالح، يجب على الباحث الإفصاح عن أي علاقة مهنية أو مالية أو استشارية تربطه بالجهات المرتبطة بالمشروع محل الدراسة. ويسهم هذا الإفصاح في تعزيز الشفافية وتمكين القارئ من تقييم النتائج بصورة أكثر موضوعية. كما ينبغي الحرص على أن تكون جميع مراحل البحث مستقلة عن أي ضغوط قد تؤثر في موضوعية الدراسة أو استنتاجاتها.

ومن خلال تطبيق هذه المبادئ الأخلاقية على موضوع الدراسة، يمكن ضمان إنتاج بحث علمي يتمتع بدرجة عالية من المصداقية والموثوقية، ويقدم نتائج قابلة للاعتماد عليها في دعم السياسات السياحية والتنمية المرتبطة برؤية السعودية 2030.

الخاتمة

تناول هذا التقرير مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها في تعزيز جودة البحوث العلمية ومصداقيتها، كما استعرض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، والمتمثلة في الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة. كذلك ناقش التقرير أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحثين، مثل الانتحال العلمي وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، موضحاً الآثار السلبية لهذه الممارسات على المعرفة العلمية والمجتمع.

كما تم استعراض أهم القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي، بما في ذلك دور لجان أخلاقيات البحث العلمي والمعايير الدولية مثل دليل APA وتقرير بلمونت والميثاق الأوروبي للنزاهة البحثية. وقد أوضح التقرير أن الالتزام بهذه المعايير لا يقتصر على كونه مطلبًا أكاديميًا، بل يمثل أساسًا لضمان نزاهة العملية البحثية وحماية حقوق المشاركين وتعزيز الثقة في نتائج الدراسات العلمية.

وأخيرًا، تم تطبيق المبادئ الأخلاقية على موضوع الدراسة المتعلق بدور المشاريع السياحية الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع واجهة البحر الأحمر في إطار رؤية السعودية 2030، حيث تبين أن الالتزام بالأخلاقيات البحثية يعد شرطًا أساسيًا لضمان دقة النتائج وموضوعيتها وقابليتها للاستخدام في دعم السياسات والبرامج التنموية المستقبلية. ومن ثم فإن أخلاقيات البحث العلمي تمثل ركيزة أساسية لنجاح البحث الأكاديمي وتحقيق إسهامه الفعلي في خدمة المجتمع والتنمية المستدامة.

المراجع

- .1 ALLEA. (2023). *The European Code of Conduct for Research Integrity* (Revised ed.). All European Academies.
- .2 American Psychological Association. (2020). *Publication Manual of the American Psychological Association* (7th ed.). American Psychological Association.
- .3 British Psychological Society. (2021). *BPS Code of Human Research Ethics*. British Psychological Society.
- .4 National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (1979). *The Belmont Report: Ethical Principles and Guidelines for the Protection of Human Subjects of Research*. U.S. Department of Health, Education, and Welfare.
- .5 National Health and Medical Research Council, Australian Research Council, & Universities Australia. (2023). *National Statement on Ethical Conduct in Human Research*. Commonwealth of Australia.
- .6 Nagai, H. (2022). The creation of the Belmont Report and its effect on ethical principles: A historical study. *Cureus*, 14(11), e31342.
- .7 Resnik, D. B. (2020). *The Ethics of Research with Human Subjects: Protecting People, Advancing Science, Promoting Trust*. Springer.
- .8 UK Research Integrity Office. (2025). *Code of Practice for Research*. UK Research Integrity Office.